

ألتماير: نضمن عدم حدوث أي تأخير في تنفيذ التحول الطاقوي نتيجة جائحة كورونا

البوندستاغ يعتمد قانون ضمان التخطيط وتعديلات في تسريعات الطاقة

أقر البوندستاغ البرلمان الألماني مساء أمس مشروع قانون ضمان التخطيط ومقترحات لتعديل قانون الطاقات المتجددة لعام 2017 ولتعديل بعض الأحكام الأخرى في مجال الطاقة التي أحالتها إليه الحكومة الاتحادية. ومن شأن هذه التعديلات أن تساهم في ضمان نجاح التحول الطاقوي في زمن أزمة كورونا.

وقال وزير الاقتصاد الاتحادي ألتماير في هذا الخصوص: "من خلال هذه التعديلات للقوانين نضمن عدم حدوث أي تأخير في تنفيذ التحول الطاقوي نتيجة جائحة كورونا حيث نؤمن من خلال قانون ضمان التخطيط إمكانية تنفيذ إجراءات تخطيط وموافقة مهمة مثلاً فيما يخص توسيع شبكة الكهرباء بسرعة حتى أثناء جائحة كورونا. ومن خلال التعديلات القانونية في مجال الطاقات المتجددة نضمن كذلك عدم تأثير القيود والتأخيرات الحالية بشكل سلبي على الأطراف المشاركة في السوق."

يضمن قانون ضمان التخطيط استمرار إجراءات التخطيط والموافقة وإجراءات اتخاذ قرار خاصة بمشاركة الجمهور بشكل نظامي حيث يسمح القانون بالبدائل الرقمية لبعض الخطوات الإجرائية في الإجراءات الرسمية التي كانت تتطلب حتى الآن الحضور الشخصي للمعنيين. وهكذا يمكن إجراء مواعيد للمناقشة ومفاوضات شفوية أو مؤتمرات تتعلق بتقديم الطلب عن طريق الإنترنت أو مؤتمرات الهاتف أو الفيديو.

إن قانون تعديل قانون الطاقات المتجددة لعام 2017 (EEG) وتعديل بعض الأحكام الأخرى في مجال الطاقة يتطرق إلى بعض المواضيع العاجلة الضرورية في مجال قوانين الطاقة ويعالج بعض الصعوبات التي قد تنشأ أثناء تعزيز مجال الطاقات المتجددة جراء جائحة كوفيد-19. وهذا ما يضمن حقوق الحصول على دعم حكومي وتخفيضات وفقاً لقانون الطاقات المتجددة: من أجل مراعاة الظروف الخاصة الناتجة عن حالة الوباء التي قد تؤدي إلى تأخيرات ينص القانون على السماح بتقديم إثباتات تتعلق بالطلبات للحصول على دعم في وقت لاحق لغاية 30 نوفمبر من العام الجاري وذلك في إطار نظام التعويض الخاص. وفي الوقت نفسه تم تمديد المهل المحددة من أجل تنفيذ مشاريع منشآت الطاقات المتجددة التي قد حصلت على الموافقة لمدة ستة أشهر إضافية. كما أنه يتم منح تمديد لمدة ستة أشهر للامتثال للوائح الفنية لمحطات توليد الطاقة التي كان من المفترض ان يبدأ تشغيلها بحلول 30 يونيو 2020 في ظروف أخرى. وتؤدي هذه التعديلات خاصة إلى وضع الضمانات القانونية بخصوص الصعوبات الناتجة عن قيود المفروضة في أنحاء البلاد على الخروج والتواصل في أعقاب جائحة كوفيد-19.

بالإضافة إلى ذلك يلغي القانون بشكل دائم الامتياز الخاص بشركات الطاقة التابعة للمواطنين الذي يسمح لها بالمشاركة في مناقصات لمشاريع طاقة الرياح البرية دون الحصول على إذن مسبق بموجب قوانين الحماية من الانبعاثات إذ أن أدى هذا الحق في الماضي إلى العديد من العطاءات المضاربة للغاية التي لم يتم أبداً بناء المنشآت الخاصة بها فيما بعد.

ومن أجل تحديد المناطق المناسبة للمناقصات لطاقة الرياح البحرية في عام 2021 تتمتع الوكالة الاتحادية للملاحة البحرية وعلم الشبكات المائية (BSH) منذ الآن بالصلاحيات لإصدار مرسوم في هذا الخصوص.

ومن المقرر أن يتم التشاور النهائي حول هذه القوانين في مجلس الولايات يوم الجمعة المقبل.